في اقتراح قدمه النائب فايز الجمهور وتضمن أيضاً رفعها إلى 55 لمن قضى في الخدمة 10 سنوات فأكثر

زيادة الإجازة السنوية لموظفي الدولة إلى 40 يوماً

- لا تدخل في احتسابها أيام العطل الأسبوعية والرسمية والراحات التي تتخللها
- لا تخصم الإجازة الخاصة التي يحصل عليها الموظف لمرافقة مريض

فايز الجمهور

اعلن النائب فايز الجمهور عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم " 15 " لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، وأن تكون الإجازة الدورية أربعين يوماً في السنة، تزاد إلى خمسة وخمسين يوماً للموظف الذى قضى في خدمة الدولة مدة لا تقل عن عشر سنوات، ولا تدخل أيام العطل الاسبوعية والرسمية والأيام التي تعد كراحة التي تتخلل تلك الإجازة ضمن حسابها.

ونص الاقتراح على ما يلي: "المادة الأولى": يُستبدل بنصي الفقرة الأولى من المادة "23 مكرر" والبند "أ" من المادة "26" من المرسوم بالقانون رقم "1" لسنة 1979 المشار إليه النصان التاليان :

مادة "23 مكرر" فقرة أولى : " تكون الإجازة الدورية أربعين يوماً فى السنة، تزاد إلى خمسة وخمسين يوماً للموظف الذى قضى في خدمة الدولة مدة لا تقل عن عشر سنوات، ولا تدخل أيام العطل الاسبوعية والرسمية والأيام التي تعد كراحة التي تتخلل تلك الإجازة ضمن حسابها ، ولا تخصم الإجازة الخاصة التي يحصل عليها الموظف لمرافقة مريض تمت الموافقة على علاجه بالخارج من رصيد إجازاته الدورية ويلغى كل نص في أي قانون آخر يتعارض مع هذا الحكم " .

مادة "26" بند "أ" :

" أن يزاول الأعمال التجارية أو الصناعية أو المهنية التي تتعارض مع طبيعة وظيفته وفقا لما تراه جهة عمله".

"المادة الثانية" : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي : لما كانت الإجازة الدورية تعد فترة راحة واستجمام يلتقط فيها الموظف أنفاسه ويتاح له من خلالها استعادة نشاطه من وقت لآخر حتى يتسنى له أن ينهض بمهام وظيفته بعد ذلك وهو في حالة جيدة فكرياً وجسدياً تدفعه إلى العطاء والإبداع والتجديد والإقبال على عمله من دون تبرم أو إنهاك.

فضلاً عن الفوائد الجمة التي تعود على الجهاز الإداري ذاته من جراء حصول الموظف على تلك الإجازة، التي ينبغي أن تكون مدتها كافية لتحقيق الغرض منها غير مستنفدة باستقطاع الإجازات الرسمية والراحات والفترات التي يمضيها لغرض إنساني أو عائلي كمرافقة مريض أثناء مرضه ومن ثم جاء تعديل الفقرة الأولى من المادة (23) .ونظراً لتطور الحياة وزيادة أعبائها قد يكون الموظف لديه طاقات إبداعية يمكنه أن يفرغها في نشاط لا يتعارض مع أعمال وظيفته، فيكون من الغبن كبت هذا النشاط لديه وقتل طموحاته التي قد تعود عليه وعلى محيطه الأسرى والمجتمع بالخير والنفع.وبالتالي جاء تعديل البند "أ" من المادة "26" بأن يحظر على الموظف أن يزاول الأعمال التجارية أو الصناعية أو المهنية التي تتعارض مع طبيعة وظيفته، ولجهة عمله تحديد ما إذا كان ما يمارسه الموظف من تلك الأنشطة يتعارض مع طبيعة وظيفته من عدمه.

هنأ نظيريه في باكستان بالعيد الوطني

الغانم عزى رئيستي «الشيوخ» و«النواب» الأمريكيين بضحايا حادث «كولورادو»

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيسة مجلس الشيوخ الامريكي كامالا هاريس ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي أعرب فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا حادث إطلاق النار الذي وقع في أحد الأسواق المركزية بمدينة بولدر في ولاية كولورادو وأسفر عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين.

من جانب آخر بعث رئيس مجلس الأمة الغانم ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية باكستان الإسلامية أسد قيصر ورئيس مجلس الشيوخ محمد صادق سنجراني بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

دعا لسموه بوافر الصحة والعافية

الهرشاني يهنئ أمير البلاد بنجاح الفحوصات الطبية

حمد سيف

تقدم النائب حمد سيف بالتهنئة إلى سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد بعد أن أتم الفحوصات الطبية والتي تكللت نتائجها بالتوفيق والنجاح.

وقدم الهرشاني التهنئة أيضا إلى سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد وللكويتيين حكومة وشعباً بهذه المناسبة، داعيا المولى أن يديم على سموه وافر الصحة والعافية ويحفظ سموه لمواصلة مسيرة الخير والبناء والتقدم ويديمه ذخرا وسندا للكويت وأهلها.

المطر يسأل وزير الدفاع عن إحالة نخبة من الإشرافيين في مطار الكويت إلى التقاعد

حمد المطر

وجه النائب د. حمد المطر سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر حول إحالة نخبة من الإشرافيين في مطار الكويت إلى التقاعد والاستغناء عن خدماتهم.

وقال السؤال نمي إلى علمي أن الإدارة العامة للطيران المدني سوف تحيل نخبة من الإشرافيين في مطار الكويت إلى التقاعد والاستغناء عن خدماتهم على الرغم أن الدولة أنفقت عليهم الكثير لتدريبهم وتأهيلهم لقيادة أقسامهم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

«4» كشف بأسماء الإشرافيين الذين سوف يحالون إلى التقاعد.

«2» هل أخطرت الإدارة العامة للطيران المدني المذكورين أعلاه بإحالتهم إلى التقاعد قبل فترة كافية كما هو معمول به وفق القوانين والأعراف المهنية؟

«3» هل توجد استثناءات من إحالة بعض الإشرافيين إلى التقاعد؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى ذكر الأسباب وما يثبت ذلك.

«4» السيرة الذاتية لجميع مديري الإدارات بالإدارة العامة للطيران المدني وعدد سنوات الخبرة بمجال عملهم والدورات التدريبية التي حصلوا عليها «إذا كانت الإدارة فنية» والتي أهلتهم لتولي وظائفهم.

«5» هل الصفوف الثانية من الموظفين الموجودين حاليا على مستوى تدريبي عال يؤهلهم القيادة أقسامهم وإداراتهم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالدورات التي التحقوا بها وما يثبت أنه بالإمكان الاعتماد عليهم بعد الاستغناء عن الإشرافيين الذين سوف يحالون إلى التقاعد.

«6» نمي إلى علمي مساومة أحد الإشرافيين شفهيا للتنازل عن وظيفته الإشرافية مقابل البقاء على رأس عمله، فهل هذا التصرف قانوني؟ إذا كانت الإجابة النفي، فيرجى بيان الإجراء القانوني المتخذ تجاه المسؤول.

«6» السيرة الذاتية لمدير مركز نظم السلامة والدورات التي حصل عليها وموقع المركز بالهيكل التنظيمي للإدارة العامة للطيران المدني وصورة ضوئية من محاضر الاجتماع الذي عقد بينه وبين رئيسه المباشر وما يثبت أنه تلقى التدريب الكافي قبل أو بعد توليه الوظيفة الإشرافية.

تيسيراً على المتقاضين ووكلائهم وتماشياً مع متطلبات الظروف الراهنة

مبارك العرو يقترح إنشاء ملفات إلكترونية للدعاوى القضائية لتسهيل الاطلاع عليها

مبارك العرو

أعلن النائب مبارك العرو عن تقديمه اقتراحا برغبة بإنشاء ملف إلكتروني لكل دعوى قضائية يحتوي على جميع الأوراق والمستندات، وينشأ لكل ملف اسم مستخدم ورقم سري يتم بموجبه لأطراف الدعوى الاطلاع والحصول على نسخة من المستندات بدلاً من الحاجة إلى مراجعة المحاكم.

ونص الاقتراح على ما يلي: لما كانت آلية العمل داخل الوزارات والجهات والمؤسسات الحكومية في حاجة مستمرة الى التطوير بما يمكنها من مواكبة التطورات التي تحدث بالمجتمع وبالعالم والتي تفرضها أحياناً ظروف أو أحداث معينة مثل تلك التي يعيشها العالم حالياً بسبب فيروس كورونا والتي أصبحت معه التكنولوجيا الحديثة وإحلال التعامل بموجبها بدلاً من الاستخدام الورقي بقدر الإمكان أحد أهم العوامل في التقليل والحد من انتشار الفيروس هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه ضمانا لحسن سير العمل وتنظيمه داخل أروقة المحاكم فيما يخص حقوق المتقاضين في الاطلاع والحصول على صور من المستندات التي تقدم في ملفات الدعاوى المنظورة وللحد من تداول الملفات يدوياً ما قد يؤدي إلى فقدان المستندات المودعة بها، وللتيسير على المتقاضين ووكلائهم ولحسن سير العمل والصالح العام، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: تقوم وزارة العدل عن طريق الإدارة المختصة بإنشاء ملف إلكتروني لكل دعوى يحتوي على صورة من جميع الأوراق والمستندات المقدمة من الخصوم في الدعوي ومحاضر الجلسات والأحكام وصحف الطعون حتى صدور الحكم البات في الدعوى.

وينشأ لكل ملف اسم مستخدم ورقم سري ويتم تزويد الخصوم أو وكلائهم بصورة رسمية من اسم المستخدم والرقم السري ويحق لهم بموجبه الاطلاع والحصول على نسخة من هذه المستندات بدلاً من الحاجة إلى مراجعة المحاكم للحد من تداول الملفات والمستندات يدوياً، وذلك تيسيراً على المتقاضين ووكلائهم وتماشياً مع متطلبات الظروف الراهنة ووسائل التكنولوجيا الحديثة المتاحة.

لتخفيف العبء على أبناء هذه الفئة وأولياء أمورهم

مرزوق الخليفة يقترح فتح مدرسة للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة في الجهراء

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته : تنص المادة 9 من القانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة " تلتزم الحكومة بتقديم الخدمات التعليمية والتربوية والوسائل التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة ولفئتي بطيئي وصعوبات التعلم على قدم المساواة مع الآخرين في التعلم، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة من الاتصال واللغة والتدريبات التيسيرية اللازمة".

ونظراً لعدم وجود مدرسة للأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظة الجهراء ما يضطر أولياء الأمور إلى نقل أبنائهم خصوصا ذوي الإعاقة الشديدة حيث إنهم يواجهون صعوبة بالغة بالنقل إلى مدارس خارج الجهراء، ولتخفيف العبء على أبنائنا ذوي الإعاقة وتقديراً ومراعاة لظروفهم الصحية.

ونص الاقتراح على الآتي: " فتح مدرسة للأشخاص ذوي الإعاقة وبخاصة الشديدة في محافظة الجهراء "